

المدير الإقليمي - المكتب الإقليمي للدول العربية

وقد تعززت قناعات فريق التقرير بصدق الرؤية وسلامة النهج على وعورته. فمضى يقبل النظر في مشهد الحرية على امتداد الوطن العربي فتبين نقصاً في بعض الحريات، ونقصاً فادحاً في أخرى كالحريات السياسية والمدنية. غير أن الانتهاك المُعمَّم أصبح أكثر قسوة عندما يتعلق بجماعات فرعية، دينية أو إثنية، تُقصى خارج المواطنة أو خارج الحقوق. وإن كانت هناك عوامل خارجية ساعدت على ترسيخ مناخ القمع في البلدان العربية ليس أقلها الاحتلال الأجنبي الذي يعتبر اغتصاباً لأصل الحرية، فإن ثمة بُنى قانونية واقتصادية وسياسية ما زالت تباعد بين العربي والتمتع بالحقوق والحريات التي أقرتها له قِيمُهُ وثقافته ودينه قبل الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. فما تمنحه الدساتير من جهة، تقتصه القوانين من أخرى. وما تشرعه القوانين، تنتهكه الممارسة الفعلية. فيحاصر الإنسان في وطنه، وتكبح انطلاقته، وتتردى تنميته، وينخر الضعف في أطراف أمته.

ولكن المشهد بدأ يُموج بحركة مستتيرة ترى أن لا محيد عن الانتقال إلى المجتمع الذي تتسيد فيه حقوق الإنسان، وتزدهر في أرجائه الحريات، وتتجذر فيه مفاهيم دولة الحق والقانون. فقد شهد العالم العربي خلال العام المنصرم مبادرات غير مسبوقة تدعو للإصلاح، كان بعضها رسمياً كقرارات القمة العربية، وجزء كبير منها من المجتمع الأهلي والسياسي. كما يبين التقرير أيضاً تطورات إيجابية أخرى في ميادين عدة أهمها التعليم وتمكين المرأة.

والتقرير، كعادته، لا يتوقف عند تشخيص المعوقات لبناء حقوق الإنسان، والمثبطات لسيادة الحريات، بل يُعمل عقله الجماعي في تصوير رؤيته الاستراتيجية لترشيد جهود الحركة نحو تعزيز الحرية وترسيخ مقومات الحكم الصالح في الوطن العربي.

وتقوم مشاهد الرؤية على ضرورات بناء الفضاء السياسي لتداول السلطة، وتعزيز البنية

بواصل تقرير التنمية الإنسانية العربية النظر في الأسباب التي تُقعد النهضة العربية عن الانطلاق، والبحث عن الممكّنات إلى آفاق التقدم والارتقاء. وفي عدده الثالث هذا، يتصدى التقرير لموضوع الحرية في الوطن العربي، وعلاقتها بالحكم الصالح والتنمية الإنسانية.

لقد كان الطريق إلى إصدار هذا التقرير طويلاً، ووعراً، وحافلاً بالتطورات. فليس ثمة ما يثير في منطقتنا مشاعر أقوى مما تثيره مسألة الحريات، سواء لدى الذين عانوا الحرمان منها، أو لدى من يقومون بانتهاكها ومصادرتها. وقلّ أن نجد خطاباً يتعرض، مثل الخطاب المتصل بمسألة الحرية، لرقابة صارمة من قبل السلطة، وعلوّ متشدد في العقوبة يدفع البعض نحو رقابة ذاتية مكبّلة للقول والفكر. وتتعاظم الصعوبات عندما يتسع تعريف الحرية، كما هو في هذا التقرير، ليشمل حرية المجتمع والوطن، فيواجه قوياً تتردد في قبول التفكير المستقل، ولا تحتمل الرأي المخالف.

وإن كان المطالبون بالحرية والمناضلون من أجلها يمثلون الغالبية من أبناء هذه الأمة وبناتها، فإن العاملين على وأدما أشد قوة، وأعظم بأساً، وأكثر وسيلة. فهم لا يقتصرون على امتلاك أسباب القمع والتهميش والإفقار، بل إن لهم أيضاً المنابر، والقدرة على تجنيد من يُخضعون النصوص للأهواء حمايةً لمصالح خاصة، ويلوون القواعد الفكرية من أجل النهي عن الحرية والتظهير لتغيبها.

في الوقت نفسه، كان هناك من أعرب صادقاً عن مخاوف من توسل التقرير ذريعة إلى مصالح قوى تحوّل قضايا نبيلة في سياقها ومراميها إلى سلعة في مزاد سياسي. ولكن فريق التقرير رأى أن السبيل الأنجع للتعامل مع ذلك لا يكون بالتعامي عن الواقع بل في العمل على مناهضة الضعف العربي. ولا غنى لمن يروم هذا عن النقد الذاتي المؤهل لتحقيق غايات المنعة والعزة في الوطن العربي.

ومراجعةً، وترجمةً وتحريراً. ويسعدني أن أبسط لسان الامتنان لكوكبة من المفكرين العرب الذين همزهم الهم المشترك بالنهضة العربية فأتحفوا التقرير بمساهمات أثرت تقويمه، كما أغنت تطلعاته. وأتقدم بالشكر إلى الفريق المركزي للتقرير على جهد مبدع، وإلى رئيسه الدكتور نادر فرجاني على تميز في العمل ومتابعة دؤوبة لجميع مراحل. والتقدير والامتنان عظيمان إلى المجلس الاستشاري على توجيهه الواعي، وأرائه المستتيرة التي أضافت كالعادة إلى التقرير عمقا وأصالة.

وأخص بالشكر السيد مارك مالوك براون، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لقراره الشجاع بالسماح بنشر هذا التقرير تحت مظلة المنظمة الدولية، وسط مخاطر سياسية واضحة. فهو، بدعمه لحق المؤلفين في عرض آرائهم من على منبر دولي لا رقابة عليه، مع احتفاظه بحقه في مخالفتهم في بعض القضايا، إنما يطرح قدوة تحثني ومثالا حيا لاحترام حرية التعبير. كما أشكر جميع زملائي في المكتب الإقليمي للدول العربية، وأخص بالذكر السيد زهير جمال رئيس قسم المشاريع الإقليمية، على عملهم الجاد وجهدهم الدؤوب في دعم إنتاج سلسلة تقرير التنمية الإنسانية العربية.

ولا يفوتني أن أعرب عن تقديري الكبير للشراكة الوثيقة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ومن دواعي سعادتي في الختام أن أرحب بشريكنا الجديد في هذه السلسلة، "برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية" (أجفند)، وأن أعرب عن مشاعر العرفان لرئيس البرنامج سمو الأمير طلال بن عبد العزيز، لرؤيته الثاقبة التي حادت به إلى الإسهام في مؤازرة هذه الجهود لما فيه خير الشعوب العربية.

القانونية والمؤسسية الداعمة للحرية. وتكمن أولى الخطوات في تعزيز هذا الاتجاه في إطلاق الحريات المفتاح، حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وإنهاء كل تمييز ضد الجماعات الفرعية، وإلغاء حالة الطوارئ، وضمان استقلال القضاء ونزاهته.

ولن أستطيع هنا أن أفي جماعة الباحثين الذين أسهموا في هذا التقرير حقهم. ولا يغرب عن البال، في معرض الثناء على جهد حقيقي كهذا، أنه جهد إنساني يحتمل التشذيب والتصحيح. ولا يدعي فريق التقرير أنه قد توصل إلى الحقيقة النهائية حول الحرية والحكم في المنطقة. فما كان يهدف إليه، في حدود المعطيات المتوافرة في هذا المجال المقيّد، هو حفز حوار موضوعي ينصب على تمحيص التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، وتدارس السبل للتغلب عليها. وقد غدت هذه القضية الحيوية في البلدان العربية غاية في الأهمية والإلحاح والضرورة في هذه الأونة. ذلك أن الحرية ليست السبيل الأفضل لتمكين الحقوق الإنسانية فحسب في شتى أنحاء المعمورة، بل إنها أصبحت، بصورة متزايدة، بالغة الهشاشة في ديارنا.

وأستطيع القارئ عذراً إن خامره شعور بأن متابعة الأحداث في القسم الأول قد بعدت عن الوقت الراهن بسبب التأخر في إصدار التقرير الحالي. وموعدنا في التقرير القادم وقوامه "نهوض المرأة في الوطن العربي"، الذي سيسعى لتلافي ذلك النقص.

ويطيب لي أن أزجي الشكر جزيلاً للدول العربية التي مكنت فريق التقرير من القيام بالبحث الميداني لمسح الحرية الذي أغنى الجانب القياسي من مادة التقرير: الأردن والجزائر وفلسطين، ولبنان، والمغرب.

وأعرب عن خالص الشكر لكل الذين أسهموا في إنجاز تقرير التنمية الإنسانية الثالث، إعداداً،



ريما خلف الهندي

مساعد الأمين العام للأمم المتحدة

المدير الإقليمي - المكتب الإقليمي للدول العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي